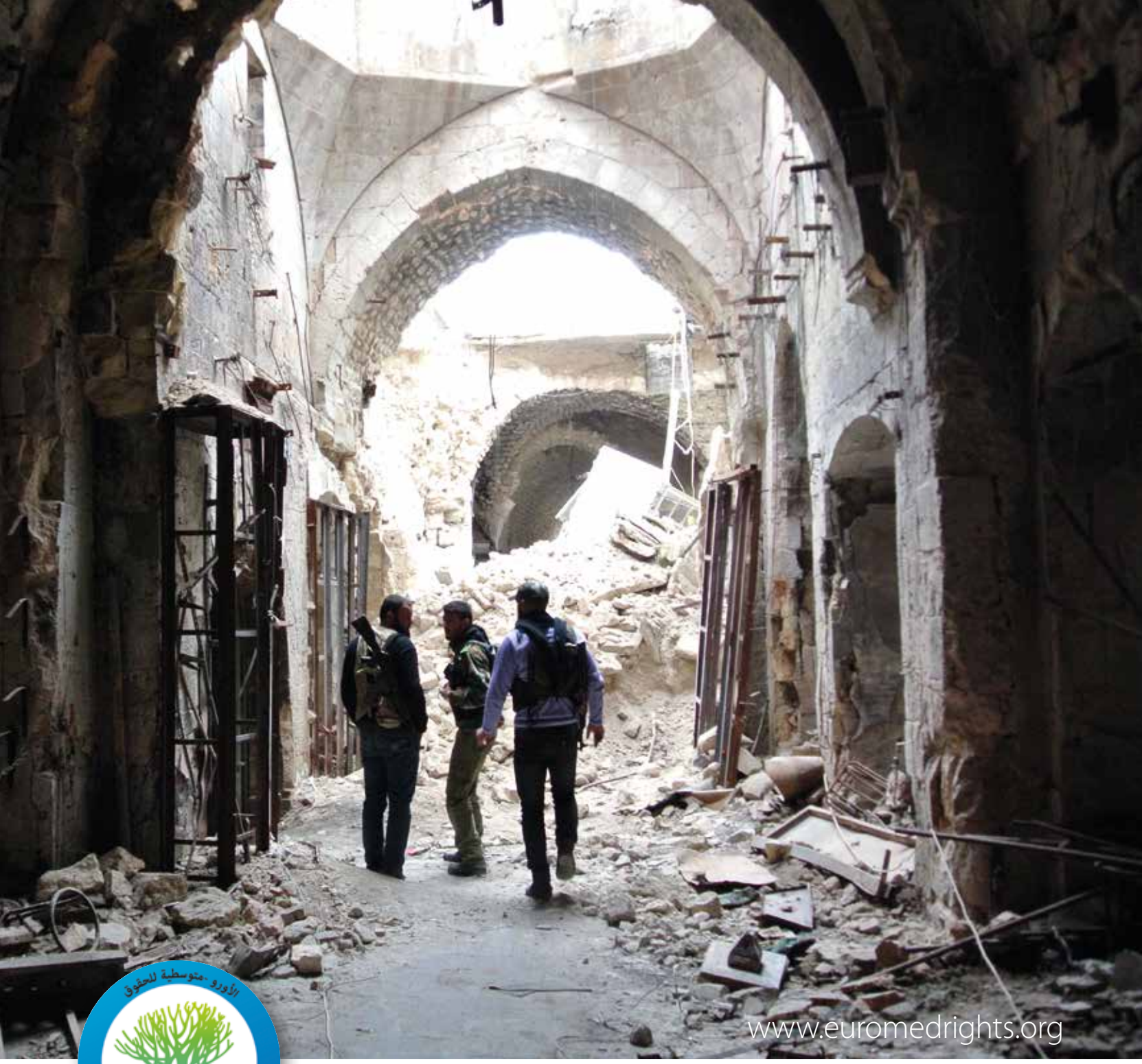

دليل تدريبي

القانون الجنائي الدولي
لمدافعي حقوق الانسان السوريين

معلومات ببليوغرافية

العنوان
دليل تدريبي القانون الجنائي الدولي لمدافعي حقوق الانسان السوريين

المؤلف الرئيسي
مورغان لانديل

التنسيق العام و المراجعة
منى سماوي، ماثيو روتييه

المنظمة صاحبة الملكية الفكرية
الأورو-متوسطية للحقوق

الناشر
الأورو-متوسطية للحقوق

تاريخ النشر
يونيو حزيران ٢٠١٥ - عدد الصفحات: ٤٠

رقم النشر الدولي
ISBN 978-87-92990-47-1

اللغة الأصلية
الانجليزية

التدقيق و التحرير النهائي
منى سماوي

الترجمة الى العربية
عدلي الهواري

التصميم
قوتييه بورنيه

صورة الغلاف
عمار عبد ربو

التصنيف بحسب المواضيع
حقوق الانسان
القانون الجنائي الدولي
التعريفات و التصنيفات لتسجيل الخسائر
القانون الدولي الانساني
توثيق الانتهاكات

التصنيف بحسب الموقع الجغرافي
سوريا

الأورو-متوسطية للحقوق

Vestergade 16 – 1456 Copenhagen K – Denmark
Tel. + 45 32 64 17 10
Fax. + 45 32 64 17 02
info@euromedrights.net
www.euromedrights.org

الأورو-متوسطية للحقوق هي المسؤولة الوحيدة على محتويات هذه النشرة و لا يمكن في أي حال من الأحوال اعتبار ان النشرة تعكس موقف الجهات الداعمة.

© حقوق الطبع محفوظة للأورو-متوسطية للحقوق

تم نشر هذا الدليل بدعم مالي من الوكالة الدنماركية للمساعدات التنموية DANIDA

المحتويات

صفحة ٥ **المقدمة**

الجزء الأول

صفحة ٧ **مقدمة للقانون الجنائي الدولي**
٧ ① تعريف القانون الجنائي الدولي
٨ ② أصول القانون الجنائي الدولي
٨ ③ الفرق بين القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان
١٠ ④ محافل لتطبيق القانون الجنائي الدولي
١٠ المحكمة الجنائية الدولية
١١ المحاكم الدولية
١١ المحاكم المختلطة
١١ المحاكم المحلية

الجزء الثاني

صفحة ١٣ **القانون الجنائي الدولي**
١٣ ① ما هي الجريمة؟
١٤ ② الإبادة الجماعية
١٤ الجرائم الأساسية
١٤ السياق
١٥ ③ جرائم الحرب
١٦ السياق
١٦ الجرائم الاساسية
١٨ ④ جرائم ضد الإنسانية
١٩ السياق
٢٠ الجرائم الأساسية
٢١ ⑤ المسؤولية الجنائية الفردية

الجزء الثالث

صفحة ٢٣ **اشكاليات شائعة في توثيق انتهاكات القانون الجنائي الدولي**
٢٤ ① الأدلة والمعلومات
٢٥ ② مشاكل متعلقة بالأدلة أثناء المحاكمات
٢٥ الشهود
٢٦ الوثائق والأدلة المادية

الجزء الرابع

صفحة ٢٧ **أدوات عملية لتوثيق انتهاكات القانون الجنائي الدولي**
٢٧ ① الشهود
٢٨ مبادئ التوثيق
٣٠ ما هي المعلومات التي يجب أن يتم جمعها؟
٣٠ ② الوثائق والأدلة المادية

صفحة ٣٢ **المرفقات**
٣٢ ① اوراق حقائق
٣٤ ② دراسة حالة عينة مع أسئلة / نقاط المناقشة ذات الصلة
٣٦ ③ نموذج أسئلة الاختيار من اجابات متعددة
٣٧ ④ نماذج الأجندات
٣٨ ⑤ المصادر/المراجع

الجزء الأول
الجزء الثاني
الجزء الثالث
الجزء الرابع

نصائح عملية
نقاط هامة
أدوات تدريبية
مزيد من الموارد
المراحل
الأدلة
العناصر القانونية

المقدمة

تم إعداد هذا الدليل من قبل الأورو-متوسطية للحقوق، وذلك كجزء من سلسلة الأدلة التدريبية الرامية إلى مساعدة النشطاء السوريين والمدافعين عن حقوق الإنسان على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي تُرتكب في سوريا.

هذه الأدلة التدريبية موجهة لاستخدام الأفراد و المجموعات الذين يسعون إلى توثيق حالات الانتهاكات التي تحدث في المناطق التي يعملون بها، ولاستخدام المنظمات التي تسعى لإجراء دورات تدريب. ونتيجة لذلك، تتضمن هذه الأدلة وسائل عملية لمساعدة الأفراد على استيعاب المفاهيم النظرية ولمساعدة المدربين على شرح هذه المفاهيم للآخرين.

وعلى الرغم من أن الأدلة الثلاثة مترابطة، وأحيانا متداخلة، إلا أنها تغطي ثلاثة موضوعات مختلفة، وهي (١) توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، (٢) التعريفات والتصنيفات لتسجيل الخسائر وفقا لمبادئ القانون الدولي الانساني، (٣) القانون الجنائي الدولي. هناك أساليب متنوعة لعملية توثيق الانتهاكات، وهي تعتمد على الاستخدام المنشود لمواد التوثيق. ويمكن أن تكون أهداف التوثيق هي الدعوة إلى التغيير، أو المحافظة على ذكرى الضحايا وللسجل التاريخي، أو لدعم عمل جماعات أخرى أو لتنظيم حملات إعلامية حول قضية ما. كما يمكن أن يكون من الأهداف بعيدة المدى للتوثيق هو دعم الملاحقة القانونية ضد المسؤولين عن الجرائم. ومع ذلك، ليست هذه الأدلة مصممة لاستخدام المحققين المحترفين، وإنما لمساعدة المدافعين السوريين عن حقوق الإنسان في جمع معلومات موثوقة وحفظها بأسلوب آمن ومأمون.

يوضح كل من الأدلة الثلاثة المعايير الدولية في المجال الذي يتناوله، ويقدم أمثلة من السياق السوري. ومع أنه يمكن استخدام كل دليل منها بوصفه مصدراً مستقلاً، إلا أنها تتمم بعضها ويجدر بالقراء الاطلاع عليها جميعاً. ويتضمن كل دليل إحالات إلى الأدلة الأخرى، وحسب ما هو ملائم، إذا أراد القارئ الاطلاع على مزيد من المعلومات والتفاصيل حول موضوع محدد.

الأورو-متوسطية للحقوق

الهدف من هذا الدليل هو مساعدة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري والباحثين الميدانيين عند جمع المعلومات حول انتهاكات القانون الجنائي الدولي في سورية. وهو دليل عملي يعرض العناصر الأساسية للقانون الجنائي الدولي لتمكين المستخدمين من تطبيق هذه العناصر في عملهم اليومي. إضافة إلى ذلك، يوفر الدليل مواد لمساعدة المستخدمين على تدريب الآخرين على هذا الموضوع.

يستهدف الدليل مستخدمين من مجموعة واسعة من الأفراد ذوي الخلفيات المختلفة. ولكنه لا يستهدف المحققين المحترفين. مستخدمو هذا الدليل لا يمكن أن يحلوا محل المحققين المحترفين، أو مراقبي حقوق الإنسان، ولكنه يمكن أن يساعدهم على جمع المعلومات بطريقة يوثق بها. لذلك، صمم الدليل لمساعدة الأشخاص العاديين الذين يوثّقون انتهاكات القانون الجنائي الدولي. وعليه، فإن الدليل يعتمد الأسلوب المبسط، ولا يفرط في المصطلحات والحجج القانونية، وهو أيضا سهل الاستخدام.

القانون الجنائي الدولي موضوع واسع، ولا يمكن لهذا الدليل أن يشمل جميع جوانبه، أو الخوض فيه بتفاصيل كثيرة. بدلا من ذلك، يتضمن الدليل المبادئ الأساسية للقانون الجنائي الدولي وكيفية استخدام هذه المبادئ في الممارسة العملية عند جمع المعلومات.

تم تقسيم الدليل إلى أربعة أقسام:

١. مقدمة للقانون الجنائي الدولي.
٢. تعاريف الجرائم الدولية والمفاهيم القانونية الأساسية، بما في ذلك المسؤولية الجنائية الفردية.
٣. المشاكل المشتركة المتعلقة بتوثيق انتهاكات القانون الجنائي الدولي.
٤. وسائل عملية لتوثيق انتهاكات القانون الجنائي الدولي.

و تضمن المرفقات صحائف الوقائع سهلة الاستخدام عن بعض القضايا التي يشملها الدليل و نماذج من تمارين عملية لكي يستخدمها المدربون. بالاضافة، يوفر الملحق الخامس لائحة من المراجع التي اعتمد عليها إعداد هذا الدليل، مع مصادر أخرى مفيدة.

مورغان لانديل

مقدمة حول القانون الجنائي الدولي

① تعريف القانون الجنائي الدولي

القانون الجنائي الدولي هو مجموعة من القوانين التي تضع الأساس **للمسؤولية الفردية** عن فئات معينة من الجرائم، بما في ذلك المجازر الجماعية والجرائم المرتكبة أثناء النزاعات المسلحة. جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية جرائم تقع ضمن هذا المجال من القانون.

يعاقب القانون الجنائي الدولي الأفراد المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم.

الجرائم الدولية مشمولة في المعاهدات الدولية أو في الأعراف الدولية التي تحظر ممارساتها. تعترف الدول بأن لها مصلحة في منع الجرائم الدولية التي تحدث في أي مكان في العالم، وليس فقط داخل حدودها، لأن ارتكاب الجرائم الدولية يمكن أن يشكل تهديدا للسلام والأمن. على سبيل المثال، التحويل القسري للمدنيين خلال الحرب الأهلية قد يؤدي إلى زعزعة استقرار منطقة إذا ما أجبر المدنيون على الفرار إلى الدول المجاورة، ولا يكون لهذه الدول القدرة على استيعابهم.

نتيجة لذلك، **توافق الدول، بموجب القانون الجنائي الدولي، على إخضاع مواطنيها للعدالة من قبل الآخرين.** تمارس الدول في العادة المقاضاة على الجرائم داخل حدود الدولة، ووفق نظامها القضائي. أما الجرائم الدولية فتتم المقاضاة بشأنها في هيئات دولية.

② أصول القانون الجنائي الدولي

تطور القانون الجنائي الدولي الحديث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولكن فكرة تحميل الأفراد المسؤولية عن انتهاك قوانين الحروب كانت موجودة من قبل. في عام ١٩٤٥، حوكمت الجهات الفاعلة الرئيسية في حكومتي وجيشي ألمانيا واليابان على جرائم حرب دولية ارتكبت خلال الحرب العالمية الثانية. وبناء على ذلك، تم في التسعينيات تأسيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سابقا، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب في كل من البلقان ورواندا. وأنشئت منذ ذلك الحين محاكم متخصصة أخرى لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الفظائع، بما في ذلك المحكمة الخاصة بسيراليون، ومحكمة خاصة بمحاكمة الخمير الحمر ضمن محاكم كمبوديا.

في الوقت الحاضر، الهيئة الدولية الرئيسية لمقاضاة الأفراد المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الدولية هي **المحكمة الجنائية الدولية.**

تم تأسيس المحكمة الجنائية الدولية ووضع هيكلها بمقتضى **اتفاقية روما،** التي فتحت لمصادقة الدول عليها في شهر تموز/يوليو ١٩٩٨. ولم تصبح المعاهدة سارية المفعول إلا في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢، بعد مصادقة ٦٠ دولة عليها.

تعرف المعاهدة أيضا **بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أو نظام روما الأساسي،** وهي تضع الإطار الحديث للقانون الجنائي الدولي. وتحدد معاهدة روما تعريف الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية وغيرها من المبادئ القانونية المختلفة التي سيشار إليها في هذا الدليل.

③ الفرق بين القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان

من المهم التمييز بين القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. مع أنه يمكن لفعل ما أن يكون في آن واحد جريمة دولية وانتهاكا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، إلا أن هناك اختلافا في الحالتين من ناحية التوثيق المطلوب في كل حالة، والهيئة التي تجري فيها المحاكمة.

القانون الدولي لحقوق الإنسان هو مجموعة من القوانين التي تفرض على الدول واجبات لتوفير حقوق للأفراد الذين يعيشون داخل حدودها وحماية هذه الحقوق. وهناك ثلاثة مستويات من الواجبات:

- على الدولة واجب احترام حقوق الأفراد وعدم التعدي عليها.
- وعلى الدولة واجب حماية هذه الحقوق.
- وأخيرا، على الدولة واجب الوفاء بهذه الحقوق من خلال اتخاذ إجراءات إيجابية لضمان احترام هذه الحقوق.

حرية التعبير، والمساواة بين الرجال والنساء، أو حظر التعذيب هي حقوق إنسان دولية. يجوز للدولة تقييد بعض هذه الحقوق في ظروف معينة، خاصة في أوقات الطوارئ الوطنية. ولكن لا يمكن تقييد بعض الحقوق أبدا، مثل حظر التعذيب.

يختلف القانون الدولي لحقوق الإنسان عن القانون الجنائي الدولي، فالثاني يؤسس للمسؤولية الجنائية الفردية ويعاقب الأفراد الذين يرتكبون جرائم معينة.

هناك بعض التداخل بين القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبعض الأعمال تدخل في نطاق القانونين. على سبيل المثال، جريمة قتل ارتكبها أحد أفراد قوات الأمن أثناء حرب أهلية يمكن أن تكون جريمة بموجب القانون الجنائي الدولي وانتهاكا للحق في الحياة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ومع ذلك، هناك اختلافات هامة في كيفية التعامل مع هذا السلوك وسبل الانتصاف المتاحة للضحية.

في القانون الجنائي الدولي، إذا ارتكبت جريمة، سبيل الانتصاف المتاح للضحية هو محاكمة الجاني على ما فعل

أما وفق القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن على الدولة واجب ضمان إتاحة وسيلة انتصاف للضحية، فإذا امتنعت الدولة عن ذلك، يجوز للضحية السعي إلى الحصول على تعويض من الدولة نفسها.

هذا يعني أن هناك محافل مختلفة لالتماس التعويض عن الجرائم بمقتضى القانون الجنائي الدولي أو الانتهاكات وفق القانون الدولي لحقوق الإنسان.

التعامل مع الجرائم المنصوص عليها في القانون الجنائي الدولي يتم في المحاكم المحلية أو الدولية. أما انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان فيتم التعامل معها في محافل أخرى، بما في ذلك لجان الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، ومجلس حقوق الإنسان ولجان الأمم المتحدة الأخرى.

وهذا يؤدي إلى اختلاف في نوع المعلومات أو الأدلة المطلوبة لإثبات أن فعلا ما قد حدث.

لإثبات حدوث **جريمة دولية،** على المحكمة أن تكون على يقين إلى حد يتجاوز الشك المعقول بأن **الفرد ارتكب جريمة.** هذا يعني أن هناك حاجة **لجمع الأدلة والحفاظ عليها** بطريقة معينة ليمكن للمحكمة التأكد من **موثوقية الأدلة.**

في المقابل، فإن مستوى الإثبات المطلوب لإظهار أن هناك انتهاكا للقانون الدولي لحقوق الإنسان أدنى من مستوى إثبات جريمة، لأن المقاضاة بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان لا تتم داخل نظام المحاكم الرسمية في الدول. على سبيل المثال، لجنة التحقيق بشأن سورية تشمل في تقريرها الحوادث المزعومة عندما يكون لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأنها وقعت. هذا معيار إثبات أدنى من المعيار الذي تطبقه المحاكم.

④ محافل لتطبيق القانون الجنائي الدولي

هناك عدد من الهيئات حيث يمكن تطبيق القانون الجنائي الدولي.

المحكمة الجنائية الدولية

المحكمة الجنائية الدولية لديها إجراءات معقدة تحدد ما إذا كان يمكن محاكمة فرد على ارتكاب جريمة معينة. هذا هو مفهوم الولاية القضائية. المبدأ الأساسي هو أنه ليس للمحكمة الجنائية الدولية اختصاص لمحاكمة كل فرد يرتكب جريمة دولية.

يمكن للمحكمة أن تمارس ولايتها القضائية على أي فرد أو أي جريمة ضمن الحدود المذكورة في نظام روما الأساسي، وهي

- إذا كان المتهم من رعايا دولة طرف في نظام روما الأساسي،
- إذا وقعت الجريمة داخل أراضي الدولة التي قبلت اختصاص المحكمة من خلال التوقيع على نظام روما الأساسي، أو من خلال قبول ولاية المحكمة لغرض محدد (مؤقت)؛
- إذا أحال مجلس الأمن الدولي الوضع إلى المدعي العام بغض النظر عن جنسية المتهم أو مكان وقوع الجريمة.

هل تستطيع المحكمة الجنائية الدولية ممارسة ولايتها القضائية على سورية؟

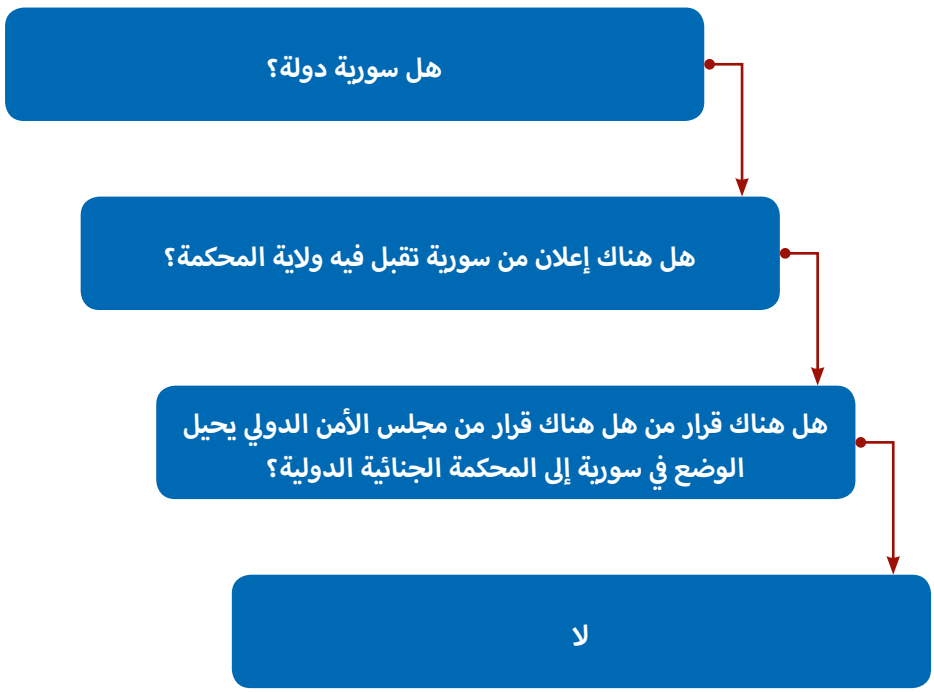

المحاكم الدولية

الهيئات الدولية للمقاضاة بشأن الجرائم الدولية تشمل **محاكم خاصة** أنشئت للتعامل مع جرائم محددة داخل إقليم معين لفترة معينة من الزمن، مثل المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا سابقا أو رواندا.

تنشأ هذه المحاكم عموما تحت إشراف **الأمم المتحدة.**

المحاكم المختلطة

تنشأ **المحاكم المختلطة** ضمن النظام العدلي الجنائي في الدولة، ويتم فيها تطبيق كل من القانون المحلي والقانون الدولي.

يتم إنشاء هذه المحاكم عادة في **مرحلة ما بعد النزاع، أو في مرحلة انتقالية،** وتتطلب **إرادة سياسية للتعامل مع جرائم ارتكبت في الماضي.** ويعمل في هذه المحاكم موظفون محليون ودوليون. يساعد الموظفون الدوليون الموظفين المحليين على إجراء التحقيقات المعقدة وتطبيق القانون الجنائي الدولي في إطار النظام القانوني المحلي. وقد استخدم هذا النموذج في البوسنة والهرسك بعد الحرب.

المحاكم المحلية

يمكن أيضا أن تستخدم **المحاكم المحلية** لمقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية. ويتم ذلك عادة في مرحلة ما بعد الصراع أو أثناء مرحلة انتقالية.

هذا يتطلب عموما **قوانين جديدة لتُشمل المحاكمة على الجرائم الدولية ضمن النظام الداخلي،** إضافة إلى **تدريب الموظفين** على تطبيق القانون الجنائي الدولي.

القانون الجنائي الدولي

① ما هي الجريمة؟

هناك مكونان لكل جريمة:
(١) الركن المادي، (٢) والركن المعنوي.
يجب أن يتضافر الركنان لارتكاب جريمة.

الركن المادي للجريمة، أو **الفعل الجرمي/الجنائي،** هو السلوك نفسه.
هذا يمكن أن يكون إما فعل محظور في القانون، أو امتناع عن فعل. على سبيل المثال قتل شخص ما. يجب أن تكون هناك صلة بين سلوك الجاني والنتيجة. لو لم يطلق الشخص (أ) النار على الشخص (ب) لما مات الشخص (ب).

الركن المعنوي للجريمة، أو **القصد الجنائي،** هو علم أو نية الجاني. يجب أن يكون الجاني أراد القيام بالفعل المحظور، ويجب أن يكون هدف إلى إحداث النتيجة المترتبة على الفعل، أو على إدراك أنها ستحدث. من الصعب طبعا إظهار ما كان الشخص ينوي أو يعرف، ما لم يقل ذلك صراحة. لذا، النية والعلم يمكن إثباتهما من خلال الملابسات.

إضافة إلى ذلك، تشمل الجرائم الدولية عموما ركنين متميزين:
(١) **الجريمة الأساسية،** أو السلوك الفعلي، (٢) **والسياق الذي حدث فيه السلوك.**
كلا الركنين الإضافيين يجب أن يكون موجودا لكي يكون هناك ارتكاب لجريمة دولية.

إثبات حدوث جريمة
- اثبت/ي ما حدث.
- اثبت/ي أن مرتكب الجريمة كان على علم.

② الإبادة الجماعية

جريمة الإبادة الجماعية مشمولة في هذا الدليل لكي يكون شاملا، نظرا لأنها إحدى الجرائم الدولية الثلاث في نظام روما الأساسي. و مع ذلك، هنالك حاليا نقاشا حول ما اذا كانت الإبادة الجماعية تحصل في سوريا أم لا. و قد ذكر معظم المعلقين أن الجرائم التي ترتكب في سوريا لا تصل الى حد الإبادة الجماعية.

حسب تعريف **المادة 6** من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن الإبادة الجماعية هي أي فعل من الأفعال الخمسة التالية المشروطة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو عرقية أو عرقية أو دينية: (1) قتل أعضاء الجماعة؛ (2) إلحاق أذى جسدي أو عقلي جسيم بأعضاء الجماعة؛ (3) إخضاع أعضاء الجماعة عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا؛ (4) فرض إجراءات تستهدف الحيلولة دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة؛ (5) نقل أطفال الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى..

الجرائم الأساسية

المسألة الأولى هي ما إذا كان **مرتكب الجريمة قام بأي فعل من الأفعال الخمسة المبينة أعلاه.** على سبيل المثال، « إخضاع أعضاء الجماعة عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا » يشمل عدم تقديم ما يكفي من المواد الغذائية، أو مستوى ملائم من الصحة والنظافة. الإجراءات التي تستهدف الحيلولة دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة تشمل الاغتصاب، والتشويه/ البتر الجنسي، والفصل بين الذكور والإناث أو حظر الزواج.

السياق

المسألة الثانية هي ما إذا كان **الفعل قد حدث بقصد الإبادة الجماعية أم لا.** هذا يعني النية على التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة وطنية أو عرقية أو عنصرية أو دينية. يجب أن يكون هناك نية للتدمير جسديا أو بيولوجيا. تدمير ثقافة جماعة لا يكفي لاعتبار ذلك إبادة جماعية. يجب أن يكون تدمير الجماعة كليا أو جزئيا. يجب أن يكون الجزء المدمر كبيرا ما فيه الكفاية للتأثير على المجموعة بأكملها. على سبيل المثال، يمكن أن يكون الجزء المدمر أفرادا ضمن الجماعة، كالقادة الضروريين لبقاء الجماعة على قيد الحياة، أو الأفراد في منطقة كبيرة. ويجب أن تكون الجماعة محمية، ولكن فقط على أساس الجنسية أو العرق أو العنصر أو الدين. لا تعتبر الجماعات الأخرى محمية.

من الصعب الحصول على أدلة على هذه النية المحددة، ولكن هذا هو جوهر جريمة الإبادة الجماعية. فهي عادة تتطلب دليلا على وجود خطة أو سياسة، وخطب ألقاها الجناة، وحجم الفظائع، والتخطيط المنهجي للجرائم الأساسية، وتدمير المنازل، أو القتل بطريقة منظمة.

③ جرائم الحرب

يشار لجرائم الحرب أحيانا بانتهاكات القانون الإنساني الدولي، أو قوانين النزاع المسلح.
اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ تضم أول مجموعة شاملة من القوانين المتعلقة بهذه الجرائم.

الغرض من تحريم أنواع من السلوك المصنفة كجرائم حرب هو الحيلولة دون معاناة المدنيين وأولئك الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية أثناء النزاعات المسلحة.

وبالتالي هناك عدد قليل من المبادئ الأساسية المتعلقة بجرائم الحرب. معظم جرائم الحرب تنطوي على انتهاك لأحد المبادئ التالية :

- **من المشروع للدول والجماعات المسلحة بمهاجمة الأهداف العسكرية.**
  بالتالي يجب عدم استهداف المدنيين والمقاتلين غير المشاركين مباشرة بالعمل العدائي لأنهم على سبيل المثال جرحوا، أو مرضوا، أو استسلموا. لا يجوز لأحد أطراف النزاع استهداف المباني المدنية، مثل المنازل وأماكن العبادة، أو المستشفيات، إلا إذا كانت تستخدم كقواعد عسكرية.

للمزيد حول الفرق بين الأهداف المدنية والعسكرية، نرجو الاطلاع الى الدليل التدريبي حول التعريفات والتصنيفات لتسجيل الخسائر وفقا لمبادئ القانون الدولي الانساني.

- يجب أن يكون **الهجوم على هدف مشروع متناسبا،** ويجب ألا يتسبب بأضرار جانبية تتجاوز الميزة العسكرية المكتسبة من الهجوم.

- **يحظر استخدام الأسلحة التي يحتمل أن تتسبب في إصابات لا لزوم لها ومعاناة للطرف الآخر.**

- يجب **حماية أسرى الحرب** من قبل الطرف الذي يسيطر عليهم.

مثال

تفجر الحكومة مصنع عسكري تحت سيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في منتصف الليل. الأسلحة المستخدمة هي دقيقة والهدف هو المصنع فقط. الحارس المتواجد تلك الليلة هو الضحية الوحيدة. هل الحكومة قد تكون مذنبة بارتكاب جريمة حرب؟ لا - الهدف هو هدف عسكري حقيقي واستهدفت الحكومة المصنع. وفاة الحارس ربما لا يشكل جريمة حرب بالتناسب مع الأهداف.

ماذا لو استهدفت الحكومة المصنع في وضح النهار واستخدمت أسلحة غير دقيقة والتي دمرت أيضا المدرسة بجانب المصنع؟ هذا ربما يشكل جريمة حرب. على الرغم من أن الهدف قد يكون شرعيا، فإن وسائل هجومها لا تتناسب مع النتيجة المتوقعة. الأضرار الجانبية (تدمير المدرسة) تجاوزت ولم تتناسب مع الميزة العسكرية المكتسبة.

جرائم الحرب يمكن أن تحدث في المنازعات المسلحة الدولية وغير الدولية. سيركز هذا الدليل على النزاعات المسلحة غير الدولية، نظرا لأنها الأكثر شبها بالوضع في سورية. لكن أركان الجريمة في سياق النزاعات الدولية وغير الدولية متشابهة جدا.

كما هو موضح أعلاه، من أجل إدانة فرد بارتكاب جريمة حرب (١) يجب أن يكون ارتكب الجريمة الأساسية (٢) ويجب أن تكون الجريمة ارتكبت في سياق أكبر يدركه افرد. تعريف جرائم الحرب منصوص عليه في **المادة ٨ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.**

السياق

المسألة الأولى للأخذ بعين الاعتبار هي: هل هناك نزاع **مسلح دولي أو غير دولي أم لا؟**

النزاع المسلح يتم عادة بين دولتين. والنزاع المسلح غير الدولي هو الذي يحدث داخل الدولة، وبين الدولة وغيرها من الجماعات المسلحة. يجب أن يكون النزاع حادا ومطولا، ولا يشمل الاضطرابات أو أعمال عنف متفرقة. لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سورية ومنظمة الصليب الأحمر اعترفتا **بالنزاع في سورية بأنه نزاع مسلح غير دولي.**

ثانيا، سلوك الجاني يجب أن يكون حدث في سياق نزاع مسلح ومرتبطا به. يجب أن يكون مرتكب الجريمة على علم بالظروف الواقعية التي تثبت وجود نزاع مسلح. العوامل التي تظهر الصلة بين فعل الجاني والنزاع المسلح تشمل عضوية الجاني في الجيش أو جماعة مسلحة، الوضع المدني للضحايا، أو حقيقة أن الجاني قام بالفعل كجزء من واجباته الرسمية

مثال

ماذا يجعل جريمة أساسية جريمة حرب؟

هناك حرب أهلية دائرة في بلد ما. وهناك حارس في مركز يحتجز فيه أناس يعتبرون معارضين للنظام. يغتصب الحارس أحد المحتجزين. في هذه الحالة، تصرفه تم في سياق نزاع مسلح، وهو يعرف ظروف النزاع المسلح بحكم عمله في مركز الاحتجاز. لذلك، قد يكون مذنبا بارتكاب جريمة حرب هي الاغتصاب.

الحارس نفسه يعود إلى بيته ذات ليلة ويغتصب زوجته. في هذه الحالة هو مذنب بالاغتصاب وليس بجريمة حرب لأن ما فعله لم يتم في سياق نزاع مسلح.

الجرائم الأساسية

إذا كان يمكن إثبات استيفاء المتطلبات المذكورة أعلاه فيما يتعلق السياق، تصبح المسألة الثانية النظر فيما إذا ارتكب الفرد **الجريمة الأساسية.**

يجب أن يكون الشخص **قام بالفعل، ولديه الركن الذهني** لارتكاب الجريمة.

هناك العديد من الجرائم الأساسية الواردة في المادة ٨ من نظام روما الأساسي. لن يشمل هذا الدليل كل هذه الجرائم، بل سيركز على بعضها الأكثر شيوعا في السياق السوري.

يجب على مستخدمي الدليل الاطلاع إلى نظام روما الأساسي، وأركان الجريمة للمحكمة الجنائية الدولية للحصول على عرض شامل للجرائم وأركانها.

سوف يكتفي في هذا القسم بوصف أركان الجرائم الأساسية. كما هو موضح أعلاه، من أجل إدانة فرد بارتكاب جريمة حرب، يجب استيفاء أركان سياق الجريمة.

من الأمثلة على الجرائم الأساسية : القتل، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب، والحكم بالإعدام أو الإعدام بدون محاكمة تستخدم فيها الإجراءات القانونية الواجبة، والهجوم على المدنيين، والهجوم على الأهداف المحمية والاغتصاب، والعنف الجنسي.

التعذيب، المادة ٨ (٢) (ج) (١)

- ١. أن يوقع مرتكب الجريمة ألما بدنيا أو معنويا شديدا أو معاناة شديدة لشخص أو أكثر.
- ٢. أن ينزل مرتكب الجريمة الألم أو المعاناة لأغراض مثل: الحصول على معلومات أو على اعتراف، العقاب أو التخويف أو الإكراه أو لأي سبب يقوم على التمييز من أي نوع.
- ٣. أن يكون هذا الشخص أو الأشخاص إما عاجزين عن القتال، أو مدنيين، أو مسعفين أو رجال دين ممن لم يشاركوا فعلا في القتال.
- ٤. أن يكون مرتكب الجريمة على علم بالظروف الواقعية التي تثبت هذه الصفة.

المعاملة القاسية، المادة ٨ (٢) (ج) (١)

- ١. أن يوقع مرتكب الجريمة ألما بدنيا أو معنويا شديدا أو معاناة شديدة لشخص أو أكثر.
- ٢. أن يكون هذا الشخص أو الأشخاص إما عاجزين عن القتال، أو مدنيين، أو مسعفين أو رجال دين ممن لم يشاركوا فعلا في القتال.
- ٣. أن يكون مرتكب الجريمة على علم بالظروف الواقعية التي تثبت هذه الصفة.

الاغتصاب، المادة ٨ (٢) (٦)

- ١. أن يعتدي مرتكب الجريمة على جسد شخص بأن يأتي سلوكا ينشأ عنه إيلاج عضو جنسي في أي جزء من جسد الضحية أو جسد مرتكب الجريمة أو ينشأ عنه إيلاج أي جسم أو أي عضو آخر من الجسد في شرج الضحية أو في فتحة جهازها التناسلي مهما كان ذلك الإيلاج طفيفا.
- ٢. أن يرتكب الاعتداء باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها أو بالقسر، من قبيل ما ينجم عن الخوف من تعرض ذلك الشخص أو الغير للعنف أو الإكراه أو الاحتجاز أو الاضطهاد النفسي أو إساءة استعمال السلطة، أو باستغلال بيئة قسرية، أو يرتكب الاعتداء على شخص يعجز عن التعبير عن حقيقة رضاه.

من الأمثلة على أعمال تشكل جريمة التعذيب:

الضرب المبرح، تعليق الأفراد من اليدين لفترات طويلة من قبل المسؤولين في مراكز الاحتجاز .

من الأمثلة على أعمال تشكل جريمة المعاملة القاسية:

الأوضاع في مراكز الاحتجاز يمكن أن تشكل جريمة حرب إذا تميزت بعدم توفر الغذاء والماء والمساحة والنوم والنظافة والمرافق الصحية والرعاية الصحية.

ارتكاب الجريمة لا يكون فقط بالقيام بالفعل بالقوة أو بالتهديد باستخدام القوة (كأن يقوم مرتكب الجريمة بوضع سلاح على رأس الضحية)، أو بطرحها أرضا بالقوة، بل يمكن ارتكابها بالإكراه، أو باستغلال بيئة إكراهية. الإكراه يستنتج من الوضع، من قبيل النزاع المسلح أو الوجود العسكري، في ظروف لا تسمح للضحية بالرفض.

الهجوم على المدنيين،
المادة ٨(٢)(هـ)(١)

- أن يوجه مرتكب الجريمة هجوما.
- أن يكون هدف الهجوم سكانا مدنيين بصفتهم هذه أو أفرادا مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال الحربية.
- أن يتعمد مرتكب الجريمة جعل هدف الهجوم السكان المدنيين بصفتهم هذه أو أفرادا مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال الحربية.

أمثلة

إلقاء قنابل بصورة عشوائية على مناطق يسكنها مدنيون، استهداف الأسواق والمدارس والأماكن العامة، والامتناع عن توجيه الهجمات على الأهداف العسكرية، والهجوم على المستشفيات التي تجري فيها معالجة مقاتلي المعارض.

④ الجرائم ضد الإنسانية

أوقات الحرب. هناك اختلافان رئيسيان بين جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. **الجرائم ضد الإنسانية لا تتطلب وجود نزاع مسلح.** إضافة إلى ذلك، جرائم الحرب يمكن أن تكون حوادث معزولة، أما الجرائم ضد الإنسانية فيجب أن تشكل جزءا من **هجوم واسع النطاق ومنهجي.**

أيضا لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية مكونان: (١) الجريمة الأساسية (٢) السياق الذي ارتكبت فيه الجريمة. تعريف الجرائم ضد الإنسانية منصوص عليه في **المادة ٧ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.**

السياق

الجرائم الأساسية تصبح جرائم ضد الإنسانية عندما **«ترتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين، ومع علم بالهجوم»**

بالتالي، يجب توفر عدد من المكونات لإظهار السياق الذي ارتكبت فيه **الجرائم الأساسية:**

- يجب أن يكون هناك هجوم. هذا نهج سلوكي ينطوي على ارتكاب عدد كبير من الأعمال (الجرائم) الأساسية.
- يجب أن يكون الهجوم موجها ضد أي مجموعة من السكان المدنيين. وهذا يعني أن المدنيين هم الهدف الرئيسي للهجوم. إذا كان هناك غير مدنيين ضمن المجموعة المستهدفة، فإن ذلك لا يغير بالضرورة الصفة المدنية للمجموعة. يعتبر أعضاء الجماعات المسلحة الذين استسلموا أو جرحوا مدنيين. ويستند تحديد الطابع المدني لمجموعة على قضايا واقعية مثل عدد غير المدنيين ضمن المجموعة المستهدفة، والمقاومة التي يقوم بها الأشخاص المستهدفون، والجريمة المرتكبة.
- يجب أن يكون الهجوم واسع النطاق أو منهجيا. يمكن اعتبار هجوم واسع النطاق على أساس حجمه وطبيعته أو عدد الأشخاص المستهدفين. ويعتبر الهجوم منهجيا إذا كانت الأعمال الأساسية منظمة وغير عشوائية، وكان هناك نمط جرائم يمكن تحديده. العوامل الأخرى التي تظهر أن الهجوم واسع النطاق ومنهجي: وجود سياسة للقيام بهذه الأعمال، وحشد وتعبئة موارد كبيرة، أو مشاركة المسؤولين العسكريين والمدنيين.
- يجب أن يكون الهجوم تطبيقا أو تعزيزا لسياسة دولة أو منظمة للقيام بهجوم من هذا القبيل. سيظهر ذلك من خلال الأوامر الصادرة من قبل الدولة أو المنظمة.
- يجب أن يكون المتهم (١) على علم بأن الهجوم على سكان مدنيين، (٢) وعلى علم بأن أن أفعاله تشكل جزءا من الهجوم. لا يحتاج المتهم إلى معرفة النطاق الكامل للهجوم أو كل تفاصيل السياسة، ولكن أن يكون على معرفة بالسياق العام.
- يجب أن تكون هناك صلة بين أعمال المتهم والهجوم. يجب أن تكون أفعاله جزءا من هجوم واسع النطاق ومنهجي، ويجب أن تكون لديه إمكانية تعزيز الهجوم (أن يكون جزءا من الهجوم). سلوك المتهم يمكن أن يكون فعلا واحدا طالما أنه جزء من الهجوم.

مثال

ما الذي يجعل الجريمة الأساسية جريمة ضد الإنسانية؟

هناك جندي مكلف بالدفاع عن موقع في المدينة، وأمر بعدم السماح لأحد بعبور طريق معين، سواء أكان مدنيا أم مقاتلا مسلحا. يتمركز الجندي في بناية ويطلق النار على أي شخص يعبر الطريق. قد يكون هذا الجندي مذنبا بارتكاب جريمة ضد الإنسانية إن أمكن إظهار أن عمله جزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي على سكان مدنيين.

الجندي نفسه يعود إلى بيته بعد السهر في مقهى (حانة). يتجادل مع جاره ويطلق النار عليه. الجندي في هذه الحالة مذنب بارتكاب جريمة، ولكنها ليست جريمة ضد الإنسانية، لأن الجريمة لم تكن جزءا من هجوم واسع النطاق ومنهجي.

الجرائم الأساسية

على غرار جرائم الحرب، يجب أن يكون المتهم ارتكب الجريمة الأساسية في السياق المشروح أعلاه.

هناك عدد من الجرائم الأساسية، بعضها مطابق للجرائم الأساسية المتعلقة بجرائم حرب. وهي تشمل:
القتل والتعذيب والاغتصاب، والعنف الجنسي، والإبعاد أو النقل القسري والاختفاء القسري.

المادة ٧ (١) (ط): الاختفاء القسري للأشخاص الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية

١. أن يقوم مرتكب الجريمة بإلقاء القبض على شخص أو أكثر أو احتجازه أو اختطافه؛ أو أن يرفض الإقرار بقبض أو احتجاز أو اختطاف هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو عن أماكن وجودهم.
٢. أن يعقب هذا القبض أو الاحتجاز أو الاختطاف رفض للإقرار بحرمان هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص من حريتهم أو إعطاء معلومات عن مصيرهم وعن أماكن وجودهم. وأن يسبق هذا الرفض الحرمان من الحرية أو يتزامن معه.
٣. أن يعلم مرتكب الجريمة أن إلقاء القبض على هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص أو احتجازهم أو اختطافهم سيليه في سير الأحداث العادية رفض للإقرار بحرمانهم من الحرية أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو مكان وجودهم. وأن يسبق هذا الرفض الحرمان من الحرية أو يتزامن معه.
٤. أن تقوم بهذا القبض أو الاحتجاز أو الاختطاف دولة أو منظمة سياسية أو يتم بإذن أو دعم أو إقرار منها.
٥. أن يكون رفض الإقرار بحرمان هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص من حريتهم أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو مكان وجودهم قد تم من قِبل دولة أو منظمة سياسية أو بإذن أو دعم أو إقرار منها.
٦. أن ينوي مرتكب الجريمة منع الشخص أو الأشخاص من الحماية التي يكفلها القانون لفترة طويلة من الزمن.

مثال

تعتقل قوات الأمن شخصا عند احد الحواجز. عندما تذهب زوجته إلى مركز الشرطة لمعرفة مكان احتجازه، يبلغها الشرطي المناوب أنه لا يوجد سجل بأن زوجها محتجز. تستفسر الزوجة من مسؤولين حكوميين آخرين ويقال لها الشيء نفسه.

يتم إعلام الزوجة من وفاة زوجها دون أية معلومات أخرى لسبب وفاته. تحاول للحصول على شهادة وفاته ولكن تعلمها السلطات أنه ليس لديهم معلومات عن وفاته.

العنف الجنسي، المادة ٧ (١) (ز)

١. أن يقترف مرتكب الجريمة فعلا ذا طبيعة جنسية ضد شخص أو أكثر أو أن يُرغم ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص على ممارسة فعل ذي طبيعة جنسية باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها أو بالقسر، من قبيل ما ينجم عن الخوف من تعرض ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص أو الغير للعنف أو الإكراه أو الاحتجاز أو الاضطهاد النفسي أو إساءة استعمال السلطة، أو باستغلال بيئة قسرية أو عجز الشخص أو الأشخاص عن التعبير عن حقيقة رضاهم.
٢. أن يكون السلوك خطيرا بدرجة يعتبر معها انتهاكا من الانتهاكات الجسيمة للمادة ٧(١) (ز) (على سبيل المثال: الاغتصاب، والاستعباد/الاسترقاق الجنسي، والحمل القسري).
٣. أن يكون مرتكب الجريمة على علم بالظروف الواقعية التي تثبت خطورة ذلك السلوك.

مثال

إجبار شخص ما على التجرد عند نقطة تفتيش أو التكهرب للأعضاء التناسلية لشخص ما.

⑤ المسؤولية الجنائية الفردية

استعرض القسم السابق بعض العناصر الواقعية التي يجب إثباتها لإظهار حدوث سلوك معين. وسيشرح هذا القسم كيفية إظهار أن الفرد هو المسؤول عن ذلك السلوك.

لا يكفي لأغراض المقاضاة الجنائية إظهار أن جريمة قد ارتكبت. يجب أيضا **إثبات أن فردا ارتكب الجريمة.** بدون هذا، لا يمكن إجراء محاكمات لأنه لن يكون ممكنا تحميل أحد المسؤولية عن الجريمة التي ارتكبت.

مصطلح **«وضع المسؤولية»** يستخدم لوصف الطريقة التي يرتكب الشخص بها جريمة أو يتحمل المسؤولية عنها. في القانون الجنائي المحلي، «وضع المسؤولية» أقل تعقيدا عادة مما هو عليه في القانون الجنائي الدولي.

على سبيل المثال، إذا سرق شخص تفاحة من بسطة فاكهة، يكون واضحا أن الشخص ارتكب الجريمة لأنه قام بفعل مخالف للقانون، وهو أخذ تفاحة بدون دفع سعرها.

أما الجرائم الدولية، فتتطلب بحكم طبيعتها، أشكالا خاصة من المسؤولية. وهذا يعني أن هناك طرقا محددة لإدانة الأشخاص الذين يرتكبون هذه الجرائم. الهدف من وضع أنماط مختلفة من المسؤولية عن الجرائم الدولية هو أنه في كثير من الأحيان يكون الأشخاص الأكثر مسؤولية عن الجرائم بعيدين كثيرا عن الأفعال التي تتكوّن منها الجريمة، ونادرا ما يقومون بأنفسهم بالأفعال.

على سبيل المثال، القادة السياسيون والعسكريون ليسوا عادة من ينفذ الفعل المادي، كاغتصاب المعتقلين. بل يكونون مسؤولين عن قيام الآخرين بها الفعل. من الخطأ عدم تحميل هؤلاء القادة المسؤولية عن هذه الجرائم على أساس أنهم لم يقوموا بالفعل المادي.

هناك أنماط مختلفة من وضع المسؤولية، بعضها مذكور في المادتين ٢٥ و ٢٨ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية:

- يرتكب الشخص جريمة **كفرد** لأنه يقوم بفعل محظور.
- **يعين** الشخص على ارتكاب جريمة أو يحرض أو يساعد على ارتكابها. على سبيل المثال، إذا أعطى الشخص (أ) سلاحا لأفراد ليمكنهم من ارتكاب جريمة، قد يكون الشخص (أ) مذنبا بارتكاب الجرائم التي ارتكبها الأفراد بسبب المساعدة التي قدمها لهم، رغم أن الشخص (أ) لم يقم بنفسه بتنفيذ فعل محظور.

مثال

مثال على الفعل الإجرامي المشترك:

مجموعة تتكون من أربعة أشخاص أعضاء في ميليشيا يدخلون أحد البيوت الخاصة. ثلاثة منهم يغتصبون امرأة في البيت، بينما يقوم الرابع بحراسة الباب لضمان عدم دخول أحد. الأربعة جميعا مذنبون بالاغتصاب، رغم أن أحدهم حرس الباب، والسبب هو أنه شارك في تنفيذ الخطة المشتركة، وهي اغتصاب المرأة، مع أنه لم يشارك شخصيا في الاغتصاب. ويمكن أن يدانوا جميعا إذا قرر أحدهم تعذيب المرأة قبل اغتصابها، إذا كان يمكنهم توقع قيام الشخص الرابع بتعذيب الضحية قبل اغتصابها.

- يمكن لفرد أن يأمر شخصا بارتكاب جريمة، **أو يطلب ذلك منه، أو يحمله على ذلك.** على سبيل المثال، السياسي الذي يأمر كتيبة في الجيش بالذهاب من منزل إلى منزل في قرية واغتصاب النساء يكون مذنبا رغم أن السياسي لم يقم بنفسه باغتصاب الضحايا.

- ويمكن للشخص ارتكاب الجريمة **بعدم فعل شيء** إذا كان على الشخص واجب القيام بفعل، أو لديه الإمكانية، ولكنه لا يفعل شيئا. على سبيل المثال، قائد مركز اعتقال يستخدم المال المخصص لشراء الغذاء للمحتجزين للذهاب في إجازة، ونتيجة لذلك يموت المحتجزون جوعا. يعتبر القائد مرتكبا لجريمة لأنه امتنع عن القيام بفعل، أو عدم شراء طعام للمعتقلين، الأمر الذي أدى إلى وفاتهم.

- ويمكن للشخص **ارتكاب جريمة بالاشتراك مع أشخاص آخرين.**
  - **التعاون** هو اتفاق بين شخصين إذا نفذاه ينتج عنه ارتكاب جريمة. يجب أن يقدم الجاني إسهاما أساسيا للخطة التي ينتج عنها ارتكاب الجريمة.
  - **الفعل الإجرامي المشترك** (القصد الجنائي المشترك) هو أحد أوضاع المسؤولية التي يمكن بمقتضاها إدانة شخص بارتكاب جريمة بالمساهمة في ارتكابها من قبل مجموعة من الأشخاص الذي يعملون على غاية مشتركة. يجب توفر عدد من العناصر لإثبات هذا النمط من المسؤولية.

أولا، **يجب أن يكون هناك مجموعة من الأفراد.** ثانيا، يجب أن ي **كون لدى المجموعة خطة مشتركة أو تصميم أو غرض يبلغ حد ارتكاب جريمة** أو ينطوي على ارتكابها. ثالثا، يجب أن يكون **المتهم على علم بنية المجموعة.** رابعا، يجب أن يكون المتهم **شارك في الخطة المشتركة.**

ليس شرطا أن يكون المتهم ارتكب جريمة محددة، ولكن يجب أن يكون مشاركا في تنفيذ الخطة أو الغاية. أيضا يمكن إدانة المتهم بمقتضى هذا النمط من المسؤولية إذا قام عضو الجماعة المتهم بفعل ليس في صلب الخطة، ولكن كان من الممكن له التنبؤ بأن جريمة سوف ترتكب من قبل شخص آخر عندما يتم تنفيذ الخطة المشتركة.

- **مسؤولية القيادة** تستند إلى فكرة أن الرؤساء مسؤولون عن أفعال مرؤوسيهم، إلا في حالات معينة. الرؤساء مسؤولون أيضا عن عدم قيامهم بمنع أو معاقبة الجرائم المرتكبة من قبل مرؤوسيهم. هناك ثلاثة جوانب لهذا النمط من المسؤولية:
  - يجب أن يكون هناك علاقة رئيس-مرؤوس، ويجب أن يكون للرئيس سيطرة فعالة على مرؤوسيه. يثبت هذا عادة من خلال المخططات الهيكلية العسكرية.
  - أن يكون الرئيس على علم، أو كان من واجبه أن يكون على علم بأن مرؤوسيه كانوا يرتكبون جريمة أو على وشك ارتكاب جريمة. يتم إثبات هذا، على سبيل المثال، من خلال الأدلة على انتشار وتوفر المعلومات على نطاق واسع عن جرائم ترتكب.
  - لم يتخذ الرئيس جميع الإجراءات الضرورية والمعقولة لمنع أو وقف ارتكاب الجرائم. على سبيل المثال، لم يؤدب الرئيس مرؤوسيه أو لم يحلهم إلى محاكمة.

- يمكن أيضا إدانة شخص بارتكاب جريمة **إذا نفذ أوامر من الواضح أنها غير قانونية.** لا يمكن لهذا الشخص المطالبة لاحقا بتبرئته على أساس أنه كان ينفذ الأوامر الصادرة إليه.

اشكاليات شائعة في توثيق انتهاكات القانون الجنائي الدولي

يحقق توثيق انتهاكات القانون الجنائي الدولي مجموعة متنوعة من الأغراض. على المستوى الأساسي جدا، الغرض من التوثيق تسجيل ما حدث، واستخدام المعلومات التي تم جمعها. يمكن استخدام هذه المعلومات لأغراض مختلفة، بما في ذلك وقف أو ردع الانتهاكات في المستقبل، وإنشاء سجل تاريخي دقيق، والدعوة إلى التغيير من خلال المحافل الدولية أو وسائل الإعلام، والحفاظ على الأدلة، وضمان المحاسبة. الغرض من جمع المعلومات له أثر على الطريقة التي ينبغي أن تجمع بها المعلومات ويحافظ عليها.

لا يستهدف هذا الدليل المحققين المحترفين، بل هو لاستخدام الأفراد الموجودين في الميدان، القادرين على جمع المعلومات.

الوضع الحالي في سورية يحول دون مقاضاة الجناة محليا أو دوليا. ولذا لا توجد في سورية تحقيقات جنائية رسمية.

سوف يركز هذا الدليل على نوع المعلومات التي يمكن للأفراد في الميدان جمعها في هذه المرحلة لمساعدة التحقيقات الجنائية والمحققين المحترفين في المستقبل. وكل ما في هذا القسم مخصص لهذا الغرض.

نرجو الاطلاع الى الدليل التدريبي حول توثيق الانتهاكات و الذي سيتناول المفاهيم الأوسع للتوثيق وكيفية توثيق الجرائم لأغراض أخرى.

كما شرح أعلاه، هناك طرق مختلفة لجمع المعلومات، ويعتمد ذلك جزئيا على غرض الفرد من جمعها واستخدامها. جمع المعلومات لحملة إعلامية مختلف عن جمعها لغرض المحاكمات في المستقبل.

قبل الخوض في بعض المسائل العملية المتعلقة بالتوثيق، سيعرض الدليل بعض القضايا المتصلة بالأدلة أثناء المحاكمات الجنائية، فالكثير من المسائل التي تواجه أثناء المحكمات تبدأ بتوثيق المعلومات وجمعها.

① الأدلة والمعلومات

الأدلة في سياق الإجراءات الجنائية أمر محدد جدا. إنها ليست معلومات فقط، **بل معلومات تجمع معا بطريقة تجعل استخدامها في المحكمة ممكنا.** بينها الإعلام وحملات المناصرة، ولكن لا يمكن استخدامها في المحكمة.

هذا الدليل يستخدم كلمة «أدلة» لمناقشة المعلومات التي يمكن استخدامها في المحكمة. يتم استخدام كلمة «أدلة» بشكل مختلف في دليل التوثيق، وعلى وجه الخصوص لم يتم استخدامها حصريا لمناقشة الأدلة في المحكمة.

هذا الدليل لن يشرح كيفية جمع الأدلة، ولكن من المهم فهم بعض القضايا التي تنشأ مع الأدلة في المحكمة. من أكبر المشكلات أثناء المحاكمات المحلية والدولية مدى موثوقية الأدلة. وغالبا تنشأ المشكلات بسبب طريقة جمع المعلومات في البداية. القسم التالي من هذا الدليل يقدم أفكارا عملية حول تقليل بعض هذه المشاكل.

مقاضاة الأفراد في المحكمة يتطلب أدلة وليس معلومات فقط، لأن إدانة شخص بارتكاب جريمة يجب أن **يبرهن إلى درجة تتجاوز الشك المعقول أن الشخص ارتكب الجريمة المزعومة.** يجب أن تكون المحكمة متأكدة من أن الشخص ارتكب الجريمة.

إذا كان لدى المحكمة شك، لن تتم إدانة المتهم. يوجد في العادة شك عندما لا تكون **جودة الدليل المقدم للمحكمة عالية بما فيه الكفاية.** ونتيجة لذلك، يجب أن تكون كل **الأدلة دقيقة وذات مصداقية وذات صلة ويمكن الاعتماد عليها.**

دقة ومصداقية الأدلة تعتمد على عدد من العوامل، بما في ذلك ما إذا كان الشاهد يقول شيئا يبدو مختلفا تماما عما يقوله شهود آخرون. يعتبر الدليل ذا صلة إذا ساعد على إظهار ما يحاول الادعاء إثباته.

الدليل على وقوع مجزرة في إحدى مناطق البلاد قد لا يكون ذا صلة لإثبات حدوث عمليات اغتصاب في مرفق احتجاز.

وأخيرا، لا بد من جمع الأدلة بطريقة تضمن موثوقيتها، لإثبات أنه لم يتم العبث بها.

يعني ذلك بالنسبة للشاهد عدم قيام المحققين بتدريبه على قول أشياء معينة. وبالنسبة للوثائق والأدلة المادية، يجب أن يكون الادعاء قادرا على إظهار ما حدث لها منذ جمعها. موثوقية الأدلة أمر بالغ الأهمية، لأن الأدلة قد تكون ممتازة (أي دقيقة وموثوقة وذات صلة)، ولكن إذا لم يمكن إثبات أنها جديرة بالثقة، فسوف تكون الأدلة عديمة الفائدة. وسيحق للمحكمة أن تقول إنها لا تستطيع التوصل إلى نتائج على أساس هذه الأدلة لأنها غير متأكدة من مصدرها.

أنواع الأدلة

دليل شفوي
يقدمه في العادة شخص يروي ما حدث له أو لغيره.

دليل وثائقي
وثائق من قبيل التقارير الطبية، والأوامر العسكرية، وقائمة المحتجزين وأشرطة فيديو.

دليل مادي
فحوص حمض نووي (دي ان ايه) أو أسلحة.

رغم أن مستخدمي هذا الدليل سيجمعون معلومات وليس أدلة، يظل من الواجب اتخاذ خطوات معينة لضمان إمكانية استخدام المعلومات في مرحلة لاحقة.

ما هو الدليل الأكثر موثوقية لاستخدامه في المحكمة؟

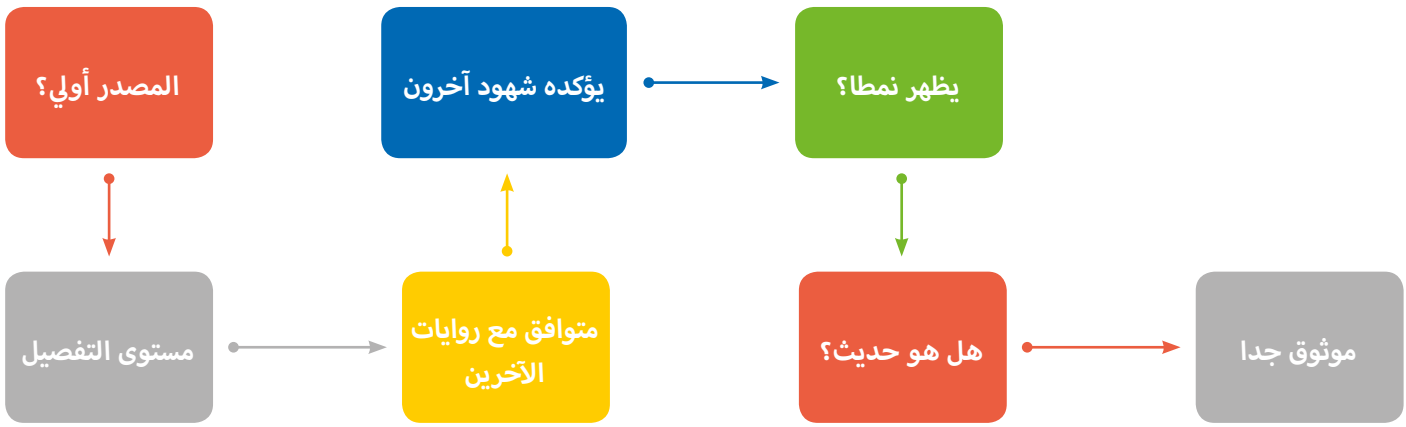

«المحققون أيضا في بعض الأحيان يجدون صعوبة في تأكيد المعلومات المقدمة من قبل مجموعات حقوق الإنسان الذين يتوقون إلى لفت الانتباه الدولي للأزمات. كانت الفجوة بين تقييم مجموعات حقوق الإنسان والأدلة نوعا من المفاجأة».
محقق في المحكمة الجنائية الدولية، كما نقلت في الحكم لوبانجا، الفقرة ١٣٠ ،١٤ مارس ٢٠١٢.

② مشاكل متعلقة بالأدلة أثناء المحاكمات

ينشأ عدد من المشاكل بخصوص الأدلة أثناء المحاكمات على المستويين المحلي أو الدولي، بما في ذلك تناقضات الشهود، ووجود مشكلات في الأدلة الوثائقية. **وترتبط هذه المشاكل أحيانا إلى الطريقة التي تم جمعها المعلومات أولا.**

الشهود

من المشاكل الشائعة في محاكمات الجرائم الدولية هو **التناقض في أدلة الشهود.** هذا أمر مهم جدا لأن الشهود غالبا ما يكونون المصدر الوحيد للأدلة على جريمة معينة.

التناقضات في أدلة الشهود تنشأ لأسباب عدة. ترهيب الشاهد أو تهديده يجعل الشاهد أحيانا يغير روايته لما حدث، لأنه يخشى على سلامته وعائلته إذا ما أدت الشهادة إلى إظهار وجود علاقة لبعض الأفراد بالجريمة. أيضا عملية المقاضاة في الجرائم الدولية تستغرق سنوات قبل الوصول إلى المحكمة.

ونتيجة لذلك، كثيرا ما يقدم الشهود إفادات لعدد من الأفراد والمنظمات على مر السنين. وتتضمن الشهادات **تناقضات** أحيانا ، لأن ذاكرة الشهود تبهت على مر السنين.

وهذا أحد الأسباب الرئيسية التي تنبع منها أهمية التزام موثقي الجرائم الدولية بمتطلبات أساسية معينة، عند جمع المعلومات التي قد تقود لاحقا إلى التحقيقات في الجرائم الدولية.

الوثائق والأدلة المادية

لإحدى المشكلات الشائعة الأخرى صلة **بصحة الوثائق أو الأدلة المادية** التي جمعت أثناء مرحلة التحقيق. بالنظر إلى مرور سنوات غالبا قبل عقد المحاكمات على الجرائم الدولية، وإجراء التحقيقات بعد مرور بعض الوقت على وقوع الجرائم، فإن التأكد من صحة الوثائق والأدلة المادية يمكن أن تكون مهمة صعبة. سبب ذلك أن الوثائق قد تكون انتقلت من يد إلى أخرى مرارا، ولم يعد مؤلفوها موجودين لشرح كيفية نشوئها، أو أن ذاكرة المؤلف بهتت مع مرور الوقت، ولا يعود قادرا على شرح تفاصيل كيف نشأت الوثيقة ولأي سبب.

ونتيجة لذلك، من المهم جدا لجامعي المعلومات أن يكون لديهم سجل واضح لكيفية حصولهم على الوثائق والأدلة المادية، وكيف أنشئت، ومن تعامل معها منذ حصولهم عليها.

دون معلومات واضحة تشير إلى ما حدث للوثائق والأدلة المادية منذ إنشائها، من غير المرجح أن تعتبرها المحكمة موثوقا بها، ومن غير المرجح استخدامها في الفصل في القضية المعروضة عليها.

أدوات عملية لتوثيق انتهاكات القانون الجنائي الدولي

① الشهود

في ضوء المشاكل المذكورة أعلاه المرتبطة بالأدلة في المحاكمة، يجب عدم السعي إلى إجراء مقابلة كاملة مع الشهود عند جمع المعلومات من الأفراد. لكي يمكن استخدام مقابلة مع شاهد في المحكمة، هناك بضع متطلبات وضوابط يجب استيفاؤها. هذا ليس ضمن قدرات جامع/ة المعلومات، ولذا يجب أن تترك للمحققين المحترفين.

يمكنك مساعدة المحققين المحترفين من خلال **جمع ما يشار إليه أحيانا باسم أدلة أو معلومات أولية.** هذا يعني الحد الأدنى من المعلومات من الشاهد، تمكّن المحققين المحترفين في المستقبل من معرفة الحادث الذي شهده، وكيفية الاتصال به/بها.

العنف الجنسي كسلاح في الحرب

يقر قرار مجلس الامن ١٨٢٠ «أن النساء والفتيات تستهدفن بشكل خاص باستخدام العنف الجنسي، بما في ذلك كتكتيك حرب لإذلال، الهيمنة، غرس الخوف في، تفريق و / أو نقل قسرا المدنيين في المجتمع أو اعضاء جماعة عرقية».

المشاكل و أنواع المخاطر المتعلقة بتوثيق العنف الجنسي

- إعادة الاضطهاد
- الوصمة أو رفض الضحايا من قبل العائلات أو الأهالي، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى فقدان سبل العيش، أو الحصول على رعاية طبية أو تعليم أطفال الضحايا
- معاقبة الضحية من قبل أهلها، كإرغام الضحية على الزواج من مرتكب الجريمة أو العيش معه
- تهديد وترهيب الضحايا أو عائلاتهن من قبل مرتكب الجريمة
- الاعتقال، إذا كان التصرف محظورا.

في سوريا، هناك بعض التقارير عن الاغتصاب والاعتداء الجنسي من قبل القوات الحكومية والقوات غير الحكومية. ومع ذلك، فإنه لم يتم الإبلاغ كافية عنها. ومن المرجح أن يخشى البعض من النساء من أعلاه إذا ابلغن عن الجريمة. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما يذكر الخوف من العنف الجنسي كسبب لمغادرة سوريا.

ونتيجة لذلك، **فان توثيق العنف الجنسي مهم جدا،** للتأكد من أن الجرائم التي عانوا منها الضحايا يتم تسجيلها بطريقة مناسبة وفي الوقت المناسب.

مبادئ التوثيق

مبادئ التوثيق المضمنة في هذا الدليل هي مماثلة لتلك الواردة في الدليل التدريبي حول توثيق الانتهاكات والدليل التدريبي حول التعريفات والتصنيفات لتسجيل الخسائر وفقا لمبادئ القانون الدولي الانساني. يرجى الرجوع إلى هذه الأدلة لمزيد من المعلومات حول توثيق الانتهاكات من خلال الحصول على المعلومات من الشهود وجمع الوثائق.

لا تسبب ضررا (لا تؤذ)

القاعدة الذهبية لجمع المعلومات وتوثيق الجرائم الدولية هي **لا تسبب ضررا (لا تؤذ)**. يعني ذلك عمليا عدم جمع معلومات أو توثيق الجرائم إذا كان ذلك سيضرك أو يضر الشخص الذي تنوي التحدث إليه. على سبيل المثال، الضحايا أو الشهود قد يتعرضون للأذى في بعض الأحيان من خلال تذكر وعيش حادث مؤلم ثانية. وقد يُستهدفون بعمليات انتقامية إذا عُ لم أنهم تحدثوا لأحد حول ما جرى، أو ما شاهدوا.

السرية والموافقة عن وعي

العديد من الشهود لا يريدون أن يعرف الآخرون أنهم يقدمون معلومات عن الجرائم لأسباب ذكرت أعلاه، بما في ذلك التهديد المحتمل لهم من الجناة. ولكن **ضمان السرية** صعب جدا بعد موافقة أحد الشهود على الحديث إليك لأنه هناك ظروف خارجة عن إرادتك وهو ما قد يعني أن المعلومات قد تصبح عامة. على سبيل المثال، قد يرى البعض الشاهد قادما إلى مكتبك ليتحدث إليكم، ونتيجة لذلك قد يعلم بعض الاشخاص أن هذا الشخص قد اتى ليسجل جريمة لأنهم يعرفون ما تفعله.

لذا يجب ألا تضمن أو تعد الشاهد/ة أبدا بأن المعلومات ستبقى سرية. بل يجب أن تؤكد للشاهد بأنك سوف تفعل ما تستطيع للحفاظ على سرية المعلومات، بما في ذلك عدم تقاسم المعلومات التي أعطاها لك دون موافقتهم المسبقة، وحفظ جميع السجلات آمنة.

و عليك ايضا مناقشة أسباب قلق الشاهد/ة وكيفية تقليل المخاطر الناتجة عن معرفة اسم الشاهد والمعلومات التي قدمها. من المهم أن تكون صريحا بشأن هذه المخاطر. أيضا، إذا كان الغرض من جمع المعلومات استخدامها في التحقيقات الجنائية في نهاية المطاف، فإن المعلومات التي يقدمها الشاهد قد يكشف عنها في المستقبل للمحققين المحترفين.

ومن الممارسات الجيدة مناقشة الشاهد والحصول على موافقته على إعطاء التفاصيل المتعلقة به للمحققين المحترفين، إذا نشأت الحاجة إلى ذلك.

ولذلك، يجب أن يعطي الشاهد **موافقته** عن وعي فيما يتعلق بعملية إعطاء المعلومات. هذا يعني أن الشاهد يقدم المعلومات مع فهم كامل للعواقب المحتملة وحقيقة أنه قد لا تبقى هذه المعلومات سرية.

كيفية تطبيق مبدأ عدم الإيذاء

- ما هو الهدف من جمع المعلومات؟ هل تحتاج إلى المعلومات؟ وماذا تأمل أن تحقق؟
- هل هناك مجموعات أخرى أو أشخاص آخرون يجمعون المعلومات نفسها؟ إذا كان الجواب نعم، هل يمكنك التنسيق معهم ؟
- ما هي المخاطر المرتبطة بجمع المعلومات عليك وعلى الشاهد؟
- بعد أن تقرر أن هناك حاجة لجمع المعلومات، **فكر بالأمور التالية:**
  - كيف ستجمع المعلومات وتضمن تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى، عليك وعلى الشاهد؟ هل يمكنك ضمان سلامة وأمن جميع الشهود؟
  - السرية
  - موافقة الشهود عن وعي
  - هل تحتاج إلى تدريب متخصص لجمع المعلومات التي تريد؟ على سبيل المثال، توثيق العنف الجنسي، والجرائم ضد الأطفال
  - هل بامكانك اشارة الشاهد الى الخدمات المتخصصة اذا لزم الامر ؟

هناك بعض الأشياء التي يمكن عملها **لتقليل المخاطر المتعلقة بالسرية،** من بينها : تقليل الاتصال بالشهود إلى الحد الأدنى؛ إجراء المقابلات والاجتماعات مع الشاهد خارج مكان الإقامة أو العمل المعتاد، أو أي أماكن أخرى يزورونها لأسباب معينة، كالعيادة؛ وعدم اطلاع شاهد آخر على المعلومات، وعدم مقابلة الشهود معا.

بالنسبة **للسجلات،** يجب محاولة الحفاظ على سرية المعلومات بإطلاق أسماء مستعارة على الأفراد حتى لا تكرر استخدام أسمائهم. أيضا يجب أن تكون حريصا على المعلومات التي تحتفظ بها بصيغة إلكترونية، فهذه لا تكون آمنة في الغالب.

النزاهة/الحياد

يجب أن تظل **محايدا** عند جمع المعلومات وتوثيق جرائم. هذا يعني أنه يجب أن تكون منتبها لما يقوله الشاهد أو الضحية وتسجيل ذلك بدقة، حتى لو كان لا يتوافق مع ما تؤمن به أو ما قاله شهود آخرون. ويجب ألا تدرب الشاهد أو تقترح عليه ما ينبغي قوله.

هذا يعني طرح أسئلة مفتوحة من قبيل «ماذا حدث؟» وليس «هل شاهدت الشخص (س) في مكان الحدث؟»

يجب عدم تقديم مال للشهود مقابل المعلومات التي يقدمونها أبدا. من الممكن تسديد النفقات التي تكبدوها، كتكاليف الحضور إلى اجتماع، ويجب أن يكون ذلك على أساس وصولات.

حفظ السجلات

من المهم أن **تحتفظ بسجل دقيق بالمعلومات** التي تم الحصول عليها وأولا بأول. فالسجل سوف يمكنك من تذكر ما حدث، ومن ظهور أنماط تمكن مشاهدتها في السجل.

ظهور أنماط أمر مهم جدا للجرائم الدولية لأنها يمكن أن تساعد على إظهار استهداف ضحايا معينين، وأن جرائم معينة ارتكبت في مؤسسات أو مراكز احتجاز محددة، أو على أيدي وكالات محددة، أو أن الجرائم ارتكبت بطريقة معينة.

التدريب

التحدث إلى الضحايا والشهود مهارة صعبة ولكن يمكن تطويرها. **يجب تقديم التدريب إذا وجد أن ذلك مناسب.** التدريب مفيد للمساعدة على طرح الأسئلة الصحيحة، وتطوير القدرة على فهم الرموز والعبارات المستخدمة في سياق معين، وإظهار التعاطف. قد يكون التدريب مفيدا أيضا عند التعامل مع فئات معينة من الضحايا، مثل الأطفال أو ضحايا العنف الجنسي.

ما هي المعلومات التي يجب أن تجمعها؟

أنت لا تجمع أدلة أو تحصل على إفادة شاهد كاملة لاستخدامها في عمليات مقاضاة محلية أو دولية. هذه سيجمعها في وقت لاحق المحققون المحترفون بناء على المعلومات التي يمكن أن تقدمها لهم. أنت تجمع **معلومات أساسية** قد يستخدمها المحققون المحترفون للتحقيق في الجرائم الدولية في المستقبل.

لذلك، من المهم جمع معلومات **واضحة ومحددة ودقيقة.** يجب أن تشمل المعلومات ملخصا للحادث، وتفاصيل الاتصال بالشخص. ويجب أن تشمل التفاصيل الأساسية فقط.

ما هي المعلومات التي يجب أن تجمعها من شاهد أو ضحية؟

المعلومات من شاهد	معلومات أساسية عن حادث	المزيد من التفاصيل عن حادث، إذا كان ذلك لائقا
الاسم	ماذا رأيت؟	هل يمكنك وصف ما كان الأشخاص المتورطون يلبسون؟
تفاصيل الاتصال	أين رأيت ذلك؟	بأي لغة تحدثوا؟
تاريخ التقرير	متى رأيت ذلك؟	ما نوع الأسلحة أو العربات التي كانت لديهم ؟
	من كان الضحية؟	
	من كان مرتكب الجريمة؟	
	من كان موجودا أيضا؟ تفاصيل الاتصال	

② الوثائق والأدلة المادية

من المرجح أن يعطيك شخص وثائق أو أدلة مادية، أو تجمعها بنفسك.

يجب **عدم قبول جمع وثائق أو أدلة مادية إذا كنت غير قادر على ضمان سلامتها،** أو إذا **شكلت خطرا على أمنك.**

تنطبق المبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بالتعامل مع الشهود أيضا عند التعامل مع الوثائق والأدلة. ولذا لا داعي لتكرارها هنا. باختصار، يجب أن تكون صريحا مع الشخص الذي يعطيك الوثائق بالنسبة لما يمكنك عمله وما لا يمكنك. يجب ألا تعد أبدا بعمل شيء للوثيقة من غير المرجح أن يكون ممكنا. أيضا، لا يمكنك ضمان السرية ويجب ألا تعد بإبقاء الوثيقة سرية.

كما ذكر أعلاه، كيفية حفظك لوثيقة أو دليل لها أهمية حيوية. من غير المرجح أن تسمح المحكمة للادعاء باستخدام الوثيقة والاعتماد عليها إذا لم يكن ممكنا ضمان أصلها وصحتها. تسلسل المحافظة على الوثائق/الأدلة هو سجل تذكر فيه الوثائق التي جمعت، وكيفية جمعها، ومن تعامل معها منذ لحظة جمعها.

يبدأ التسلسل من لحظة جمع الوثيقة، وينتهي عندما يقدم إلى المحكمة. لكي يمكن استخدام وثيقة في المحكمة، يجب أن تكون المحكمة راضية عن طريقة إنشائها، وجمعها، والمحافظة عليها قبل وصولها إلى المحكمة. إذا كانت هناك ثغرات في المعلومات المتعلقة بوثيقة، كعدم وجود معلومات عن الذين حافظوا على وثيقة لفترة معينة من الزمن، فإن صحة الوثيقة تنقص كثير لأنه لا يكون بوسع المحكمة أن تكون على يقين من عدم العبث بها.

كقاعدة عامة، كلما قل عدد الأشخاص الذين يتعاملون مع المعلومات، كلما كان ذلك أفضل، لأنه من الأسهل تتبع ما حدث لوثيقة عندما لا تنتقل من يد إلى أخرى كثيرا.

يعني هذا في الممارسة العملية أنه إذا أعطيت وثيقة، يجب أن تحتفظ بسجل واضح لما حصلت عليه، وكيف كان ذلك، وممن، بما في ذلك تفاصيل الاتصال بالشخص الذي أعطاك إياها. بعد ذلك تحتاج إلى تسجيل كل مرة تستخدم فيها الوثيقة، أو تنقلها، أو تعطيها لشخص آخر.

كيف تسجل تسلسل حيازة الأدلة؟

تسجيل جميع الوثائق التي تم استلامها

↓

وصف الوثائق المستلمة/تصويرها

↓

متى تم استلامها؟

↓

من الذي قدمها؟

↓

أين تم استلامها؟

↓

من الذي قام باستلامها؟

↓

من تعامل معها (أمسكها) منذ استلامها؟

↓

احفظ الوثائق في مكان آمن إلى حين تسليمها لمحققين محترفين

١ أوراق حقائق

تعريفات مفيدة

- الفعل الجرمي في جريمة
  الركن المادي للجريمة أو السلوك نفسه.
- سلسلة الحضانة
  سجل من الوثيقة التي تم جمعها، بما في ذلك كيفية جمعها والذين عالجوها.
- الأدلة المستخدمة في المحاكمات الجنائية
  المعلومات التي يتم جمعها تخزينها في الطريقة التي يمكن استخدامها في المحكمة.
- القانون الجنائي الدولي
  الجسم من القانون مما يخلق المسؤولية الجنائية الفردية لجرائم معينة، والمعروفة باسم جرائم دولية، بما في ذلك الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
- القانون الدولي الإنساني
  الجسم من القانون الذي ينظم كيفية إجراء الحروب وتسعى للحد من تأثير النزاع المسلح على المدنيين.
- القانون الدولي لحقوق الإنسان
  الجسم من القانون الذي يفرض التزامات على الدول لحماية وتعزيز الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات.
- القصد الجنائي في جريمة
  الركن المعنوي للجريمة أو العلم أو نية الجاني.
- وضع المسؤولية
  الطريقة التي يرتكب الشخص بهه الجريمة أو التي تحدد مسؤوليته عن الجريمة.

الجرائم ضد الإنسانية

للجرائم ضد الإنسانية مكونان مذكوران في المادة ٧ من نظام روما الأساسي:

- الجريمة الأساسية: القتل، والتعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي، والإبعاد أو النقل القسري والاختفاء القسري.
- السياق الذي ارتكبت فيه الجريمة. الجرائم الأساسية تصبح جرائم ضد الإنسانية عندما ترتكب «كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين، مع العلم بالهجوم»

  - الهجوم – أفعال أساسية متعددة
  - موجه ضد مجموعة من السكان المدنيين - غير المدنيين داخل الجماعة قد لا يغير بالضرورة الطابع المدني للمجموعة
  - واسع النطاق أو منهجي - نطاق الهجوم، الأعمال ليست عشوائية، تمت تعبئة موارد هامة للهجوم، مشاركة المسؤولين المدنيين والعسكريين.
  - الهجوم وفقا لسياسة الدولة
  - المتهم يعرف (١) أن هناك هجوما، (٢) وأن أفعاله تشكل جزءا من هجوم
  - الصلة بين أفعال المتهم والهجوم

ملاحظة:
الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لا تتطلب وجود نزاع مسلح.
الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ليست حوادث معزولة ويجب أن تكون جزءا من هجوم واسع النطاق أو منهجي.

جرائم الحرب

جرائم الحرب من مكونان، والمادة ٨ من نظام روما الأساسي

- الجريمة الأساسية، على سبيل المثال: القتل والتعذيب أو المعاملة القاسية أو أخذ الرهائن، والاغتصاب، والعنف الجنسي، والهجوم على المدنيين.
- السياق الذي ارتكبت به الجريمة:
  - هل هناك صراع دولي أو مسلح غير دولي؟
  - يصدر هذا السلوك المتهم في سياق ما ويترافق مع النزاع المسلح
- المتهم يجب أن يكون على علم و بينة من هذا السياق.

وسائط المسؤولية

المادتين ٢٥ و ٢٨ من نظام روما الأساسي:

- الفردية
- المعونة، التحريض أو المساعدة
- الطلب، والالتماس أو الحث
- عن طريق السهو
- بالاشتراك مع آخرين - التشارك في ارتكاب العمل الاجرامي أو العمل الإجرامي مشترك
- مسؤولية القيادة
- اطاعة الأوامر التي تكون بعدم مشروعية ظاهرة

٢ دراسات حالة مع أسئلة/نقاط نقاش ذات صلة

سيناريو

تخوض حكومة عباس حربا مع جماعات مسلحة مختلفة في مناطق مختلفة من البلاد. كجزء من هجوم لاستعادة السيطرة على مدينة زوران، قررت الحكومة قصف مناطق مختلفة من المدينة، بما في ذلك منطقة تخزن الجماعات المعارضة الذخائر فيها، ومستشفى يعالج فيه أعضاء الجماعات المسلحة. الجنرال (الفريق/اللواء) عامر مسؤول عن الهجوم بالنيابة عن الحكومة، وهو الذي يصدر الأوامر بقصف الأهداف في زوران. عندما أصدر الجنرال عامر الأمر، كان الجنديان كريم وحامد هما من تلقاه، ونفذاه، وكانا على علم بطبيعة الأهداف.

بعد أن استعادت الحكومة السيطرة على زوران، أقام الجيش حواجز متعددة للتأكد من هوية الداخلين إلى زوران والخارجين منها. الجماعات المسلحة التي تقاتل الحكومة تقرر محاولة السيطرة على نقطة التفتيش (أ)، فتشن هجوما عليها. الجيش يشتبك مع المهاجمين، ويقتل ثلاثة منهم، بينهم امرأة.

عند نقطة التفتيش (ب) منعت عائلة من مغادرة المدينة للذهاب للعمل في أرضها. أفراد العائلة متهمون بالانتماء إلى جماعات المعارضة المسلحة. جميع أفراد الأسرة، الأب (عبد الله)، والأم (بدرة)، والابن (واجد) والابنة (شفيقة)، يؤخذون من سيارتهم. يأخذ الجنود عبد الله بعيدا، ولم يشاهد منذ ذلك الحين. حاولت بدرة الحصول على معلومات عن مكان وجوده ولكنها لم تنجح. يؤخذ واجد إلى مركز احتجاز في مدينة قريبة. ويوضع في البداية في زنزانة أبعادها ٢م في ٢م مع ١٥ محتجزا آخر. ويعطى وجبة واحدة كل يومين. ولا يستطيع النوم بسبب عدم وجود مساحة له للاستلقاء على أرض الزنزانة، إضافة إلى أن الحراس يشغلون موسيقى صاخبة طيلة ١٢ ساعة في الليل. بعد ذلك يحقق معه الجنرال عامر، ويربط عضوه التناسلي أثناء التحقيق. من ناحية ثانية، يعري الجنود شفيقة عند نقطة التفتيش، وتؤمر بالوقوف أمام الحاجز ساعتين. الجندي كريم يأخذ بدرة إلى منزل فيه نساء أخريات. وتؤمر بممارسة الجنس ثلاث مرات في اليوم مع مسؤولين مختلفين في الحكومة، ويقوم الجندي كريم بحراسة البيت الذي تحتجز فيه النساء.

عند نقطة التفتيش (ج)، ينجح أفراد الجماعات المسلحة المعارضة بقيادة الجنرال جمال باستعادة السيطرة على نقطة التفتيش (ج). وأسروا الجنديين الواقفين عند الحاجز، وجردوهما من السلاح. ولأن الأسيرين جنديان، قرر قائد المجموعة المسلحة أن يجعل منهما عبرة، وأمر بإعدامهما علنا. يتطوع فؤاد، أحد أعضاء المعارضة، بتنفيذ الإعدام، ويقرر تعذيب الجنديين قبل قتلهما.

تحصل الجماعات المسلحة على أسلحة وهواتف أقمار صناعية من جبريل، وهو رجل أعمال ثري، ويعيش خارج البلاد ولكنه مناهض للحكومة. ودأب جبريل على تمويل ودعم الجماعات المسلحة منذ بداية الحرب.

نقاط النقاش

يمكن استخدام السيناريو أعلاه لتوضيح وشرح عدد من النقاط أثناء التدريب. زود/ي المشاركات والمشاركين بمقتطفات ذات صلة من نظام روما الأساسي وأركان الجريمة. قسم/ي المشاركات والمشاركين إلى مجموعات صغيرة. اطلب/ي منهم ومنهن الإجابة عن الأسئلة التالية واطلاع المشاركات والمشاركين عليها :

- ما هي الجرائم التي ارتكبت في السيناريو أعلاه؟
- من المذنب بارتكاب تلك الجرائم ووفق أي وضع مسؤولية؟
- بالنسبة لتوثيق ما حدث للضحايا - كيف ستقترب منهم؟ ما هي القضايا التي من المرجح أن تنشأ؟ كيف ستتعامل مع هذه القضايا؟ ما هي أنواع الأسئلة التي ستطرحها على الضحايا؟

٣ نموذج أسئلة الاختيار من إجابات متعددة

الاجابات. ١.ب، ٢.د، ٣.د، ٤.ج، ٥.د

١. عامر أخذ تلفزيون من متجر دون دفع ثمنه، ودون النية على ذلك. ارتكب جريمة السرقة. ما هو السلوك أو الفعل الجنائي الذي يشكل هذه الجريمة؟

أ. أخذ التلفزيون من المتجر.

ب. أخذ التلفزيون.

ج. ليس لديه المال لدفع ثمن التلفزيون.

د. نيته عدم دفع ثمن جهاز التلفزيون.

٢. ما هو الركن الذهني أو القصد الجنائي لهذه الجريمة؟

أ. أخذ التلفزيون من المتجر.

ب. أخذ التلفزيون.

ج. ليس لديه مال لدفع ثمن التلفزيون.

د. نيته عدم دفع ثمن جهاز التلفزيون.

٣. جنود في كتيبة تفتش المنازل في قرية اغتصبوا جميع نسائها. قائدهم لم يكن موجودا. ما هي الأدلة التي قد تظهر أنه لم يكن مسيطرا فعليا على كتيبته؟

أ. مخططات الجيش التنظيمية.

ب. الأوامر العسكرية.

ج. أدلة من نائبه في التسلسل القيادي.

د. وثائق تبين أنه كان في إجازة مرضية طويلة الأمد وقت وقوع الحادث.

٤. ما هو العامل الذي لن يظهر أن هجوما كان واسع النطاق ومنهجيا، في إطار المعنى المقصود بالجرائم ضد الإنسانية؟

أ. عدد الضحايا المرتفع.

ب. تعدد الهجمات.

ج. الإدانة وعدم المشاركة في الهجوم من قبل مسؤولين في الدولة.

د. استخدام موارد كبيرة للدولة في الهجوم.

٥. أي نوع من الأدلة في القائمة أدناه من غير المرجح أن تقبله المحكمة؟

أ. أدلة شفوية يدلي بها شاهد تحت القسم.

ب. صور يقدمها مصور.

ج. إفادة شاهد أعدها محقق مع إعلان أنها الحقيقة.

د. مقطع بدون تاريخ لفيديو يصور مجزرة.

٤ نماذج الاجندات

على مدى يوم واحد

الجلسة الأولى
ما هو القانون الجنائي الدولي
- تعريف القانون الجنائي الدولي.
- الهيئات التي يمكن فيها تطبيق القانون الجنائي الدولي.
- أركان الجريمة
- جرائم الحرب
- الجرائم ضد الإنسانية

الجلسة الثانية
المسؤولية الجنائية
- وسائط المسؤولية
- تمرين عملي: سيناريو لتغطية كل من القانون الجنائي الدولي وسائط المسؤولية

الجلسة الثالثة
توثيق الجرائم الدولية
- ما هي الادلة؟
- أهداف التوثيق.
- جمع المعلومات من الشهود/الضحايا.
- جمع الوثائق

على مدى يومين

اليوم الأول

الجلسة الأولى
مقدمة في القانون الجنائي الدولي
- تعريف القانون الجنائي الدولي.
- أصول القانون الجنائي الدولي.
- الفرق بين القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- الهيئات التي يمكن فيها تطبيق القانون الجنائي الدولي.
- مناقشة: أين يجب أن تجري المحاكمات على الانتهاكات الحالية للقانون الجنائي الدولي؟ ولماذا؟

الجلسة الثانية
الجرائم الجوهرية في القانون الجنائي الدولي
- أركان الجريمة.
- جرائم الحرب.
- الجرائم ضد الإنسانية.
- تمرين عملي: السيناريو.

الجلسة الثالثة
المسؤولية الجنائية
- الأمر، التحريض، المساعدة، إلى آخره.
- المسؤولية القيادية.
- الفعل الإجرامي/الجنائي المشترك.
- أوامر الرؤساء.
- تمرين عملي: السيناريو.

اليوم الثاني

الجلسة الأولى
الأدلة
- المعلومات مقابل الأدلة.
- أنواع الأدلة.
- الشهود.
- الوثائق.

الجلسة الثانية
توثيق الجرائم الدولية
- الغرض من التوثيق.
- طريقة جمع الوثائق سوف تؤثر على استخدامها.
- مسائل عملية:
  - جمع المعلومات من الشهود/الضحايا.
  - جمع الوثائق.
- تمرين عملي: السيناريو

٥ المصادر / المراجع

المواقع

المحكمة الجنائية الدولية
www.icc-cpi.int/Pages/default.aspx

قاعدة البيانات للمحكمة الجنائية الدولية لقضية يوغوسلافيا السابقة
www.unmict.org/en/cases/ictr-icty-case-law-database

اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الحرب والقانون
www.icrc.org/en/war-and-law

اللجنة الدولية للموقع الصليب الأحمر، النساء والحرب
www.icrc.org/en/war-and-law/protected-persons/women

اللجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية
www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IICISyria/Pages/IndependentInternationalCommission.aspx

مكتبة قصر السلام، دليل على الانترنت حول القانون الجنائي الدولي
www.peacepalacelibrary.nl/research-guides/international-criminal-law/international-criminal-law

المنشورات

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهي متاحة على الرابط التالي
www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/ADD16852-AEE9-4757-ABE7-9CDC7CF02886/283503/RomeStatutEng1.pdf (اللغة الإنجليزية)

www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/ADD16852-AEE9-4757-ABE7-9CDC7CF02886/284265/RomeStatuteAra.pdf (اللغة العربية)

أركان الجريمة، وهي متاحة على الرابط التالي باللغتين العربية و الانجليزية
www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/336923D8-A6AD-40EC-AD7B-45BF9DE73D56/0/ElementsOfCrimesEng.pdf (اللغة الإنجليزية)

www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/A851490E-6514-4E91-BD45-AD9A216CF47E/283785/ElementsOfCrimesAraWeb.pdf (اللغة العربية)

ماريا نيستيدت، كرستيان آكسبو نيلسن، وجان ك. كليفنر، دليل بشأن مساعدة التحقيقات الجنائية الدولية. الناشر: أكاديمية فولك برنادوت، تشرين الثاني/نوفمبر 2011. متوفر على الرابط التالي
www.folkebernadotteacademy.se/Global/Verksamhet/Reportage/RuleOfLaw_Handbook.pdf

منظمة الصحة العالمية. التوصيات المتعلقة بالأخلاقيات والسلامة في مجال البحث وتوثيق ومراقبة العنف الجنسي في الطوارئ، 2007.
www.who.int/gender/documents/OMS_Ethics&Safety10Aug07.pdf?ua=1 (اللغة الإنجليزية)
http://whqlibdoc.who.int/publications/2007/9789241595681_ara.pdf?ua=1 (اللغة العربية)

البروتوكول الدولي حول توثيق والتحقيق في العنف الجنسي في النزاعات. الناشر: وزارة الخارجية البريطانية. حزيران/يونيو 2014. متوفر على الرابط التالي
www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/319054/PSVI_protocol_web.pdf

المركز السوري للعدالة والمساءلة، دليل: توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في سورية، كانون الثاني/يناير 2014
http://syriaaccountability.org/wp-content/uploads/SJAC-Documenting-Violations-Syria-Manual-2013_EN.pdf(اللغة الإنجليزية)
http://syriaaccountability.org/wp-content/uploads/SJAC-Documenting-Violations-Syria-Manual-2013_AR.pdf(اللغة العربية)

كارميل جيفارد، دليل التبليغ عن التعذيب. الناشر: مركز حقوق الإنسان بجامعة اسيكس، 2000.
www.essex.ac.uk/torturehandbook/handbook(english).pdf(اللغة الإنجليزية)
www.essex.ac.uk/torturehandbook/arabic/thb-arabic-no-diagrams.pdf(اللغة العربية)

جان باور وأنيسة هيليه، توثيق انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية ، المركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية، 2006 ، متوفر على الرابط التالي
www.wluml.org/sites/wluml.org/files/import/english/pubs/pdf/misc/non-state-actors.pdf

شارلوت ليندسي، المرأة والحرب - نظرة عامة، المجلة الدولية للصليب الأحمر، 839.no، متوفر على الرابط التالي
www.icrc.org/eng/resources/documents/misc/57jqq3.htm

رابطة المحامين الدولية، دليل القانون الجنائي الدولي، 2010، متوفر على الرابط التالي
www.ibanet.org/Article/Detail.aspx?ArticleUid=aad84f6f-8058-4a1f-91ce-be0eba974d3e

الجمعية الأمريكية للقانون الدولي والقانون الجنائي الدولي، 2014، متوفر على الرابط التالي
www.asil.org/sites/default/files/ERG_CRIM.pdf